

جامعة ميدأوشن

كلية القانون

ماجستير قانون رقمي



الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية:
دراسة مقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية GDPR

إعداد الطالب/

فرحان شليويح الدوسري

251002926

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2025

3	مقدمة:
6	أهمية الدراسة:
8	أهداف الدراسة:
9	تساؤلات الدراسة:
Error! Bookmark not defined.	فروض الدراسة:

9	Error! Bookmark not defined.....: نموذج الدراسة:
19	الدراسات السابقة:.....
21	الفجوة البحثية:.....
22	المنطلقات النظرية للدراسة:.....
24	المنهجية وطرق البحث:.....
24	مصادر جمع البيانات.....
24	Error! Bookmark not defined.....: أدوات الدراسة:
25	حدود الدراسة:.....
25	المراجع:.....

مقدمة:

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت البيانات الشخصية من أهم الموارد وأكثرها حساسية، حيث يتم جمعها وتحليلها وتخزينها واستخدامها بطرق غير مسبقة عبر الإنترنت، والتطبيقات الذكية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد تحوّلت هذه البيانات إلى سلعة رقمية قيّمة تستثمر فيها الشركات والمؤسسات بشكل واسع، وهو ما زاد من الحاجة إلى وضع أطر قانونية صارمة تحمي حقوق الأفراد وخصوصيتهم في ظل بيئة رقمية تتسم بالتوسع السريع والتعقيد التقني. فمع ازدياد التعاملات الإلكترونية، وانتشار الخدمات السحابية، وتنامي الاعتماد على أنظمة المراقبة، أصبحت البيانات الشخصية معرضة للاختراق أو الاستخدام غير المشروع أو حتى التلاعب دون علم أصحابها، مما يهدد الحقوق الأساسية للفرد ويفرض تحديات حقيقية أمام الأنظمة القانونية التقليدية.

تشير الحماية القانونية للبيانات الشخصية إلى مجموعة القوانين والتشريعات والضوابط التي تهدف إلى تنظيم عملية جمع البيانات واستخدامها ومعالجتها والاحتفاظ بها، بما يضمن احترام الحق في الخصوصية ومنع الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد. وتقوم هذه الحماية على مبادئ قانونية جوهرية مثل: ضرورة الحصول على موافقة صريحة من الفرد قبل جمع بياناته، استخدام البيانات فقط للغرض المحدد الذي جُمعت من أجله، ضمان دقة البيانات وتحديثها، وإتاحة الحق للفرد في الوصول إلى بياناته أو طلب حذفها. كما تشمل الحماية القانونية مجموعة من الحقوق المكفولة للمستخدم، مثل الحق في الإخطار، والحق في التصحيح، والحق في الاعتراض، والحق في المحو، وهي حقوق باتت تُعدّ من مقومات السيادة الرقمية للفرد في عصر تسيطر فيه الخوارزميات والبيانات.

في السياق الدولي، تمثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) نموذجاً ريادياً للحماية القانونية للبيانات الشخصية، حيث أرسى نظاماً قانونياً شاملاً يلزم الشركات والمؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه بالامتثال لمجموعة صارمة من القواعد عند التعامل مع بيانات المواطنين الأوروبيين. وتُعد هذه اللائحة مرجعاً عالمياً اعتمدته كثير من الدول لتطوير تشريعاتها الوطنية، إذ إنها لا تركز فقط على حماية البيانات، بل تلزم المؤسسات بتعيين مسؤولي حماية بيانات، وإجراء تقييمات للأثر على الخصوصية، وتقديم تقارير دورية، كما تفرض غرامات باهظة على المخالفين. هذا التوجه يؤكد أن الحماية القانونية لم تعد خياراً، بل ضرورة قانونية وأخلاقية لمواكبة المتغيرات التكنولوجية المتسارعة.

أما في السياق العربي، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية، فقد بدأت جهود تشريعية واضحة لتعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في السنوات الأخيرة، تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 التي

تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متقدم يحترم الحقوق ويحمي الخصوصية. وقد صدر نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (الذي أقرته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي - سدايا)، بهدف تنظيم جمع البيانات ومعالجتها ونقلها، وضمان الاستخدام العادل والأمن لها. ويؤسس هذا النظام لمبادئ تتقاطع مع المعايير الدولية مثل ضرورة الموافقة، وتحديد الغرض من الجمع، وتقييد مشاركة البيانات مع أطراف أخرى، إلا أن تحديات التنفيذ، وضعف الوعي المجتمعي، والحاجة إلى لوائح تنفيذية دقيقة لا تزال قائمة، مما يتطلب متابعة تشريعية وتنظيمية لضمان تحقيق الأهداف المأمولة من هذا الإطار القانوني.

تتعدى أهمية الحماية القانونية للبيانات الشخصية مجرد حماية الفرد من الانتهاك أو السرقة، لتصبح ركيزة أساسية في بناء ثقة المستخدم في البيئة الرقمية. فالأفراد لن يتفاعلوا بحرية مع الخدمات الرقمية إذا شعروا أن بياناتهم تُستخدم دون رقابة أو ضوابط، أو أنهم قد يتعرضون للاستهداف أو التصنيف أو الابتزاز نتيجة مشاركة بياناتهم. لذلك، فإن وجود قوانين فعالة يعزز من الشفافية ويحفز الابتكار الرقمي عبر خلق بيئة آمنة تحترم الحقوق، وتوفر أرضية عادلة للتنافس التكنولوجي بين المؤسسات.

وفي المقابل، تثير البيئة الرقمية عدداً من التحديات القانونية المعقدة التي تجعل من الحماية القانونية للبيانات مجالاً دائماً للتطور. فالتطورات المستمرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية تجعل من الصعب رسم حدود ثابتة لاستخدام البيانات أو تحديد الجهة المسؤولة عن معالجتها، خاصة عندما تتوزع البيانات بين مزودي خدمات عالميين وشبكات غير مركزية. كما أن استخدام البيانات لأغراض التنبؤ السلوكي أو التمييز الآلي يخلق إشكاليات تتعلق بالعدالة والشفافية والتمييز الخوارزمي، وهي قضايا قانونية جديدة لم تكن مطروحة في زمن التشريعات التقليدية، مما يتطلب من المشرعين نهجاً مرناً واستباقياً.

من هذا المنطلق، فإن الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية لم تعد مسؤولية الدولة فقط، بل أصبحت مسؤولية مشتركة بين الهيئات التنظيمية، والمؤسسات التقنية، والمجتمع المدني، وحتى الأفراد أنفسهم. حيث يتطلب الأمر بناء ثقافة قانونية رقمية، وزيادة الوعي العام بالحقوق والواجبات الرقمية، وتوفير آليات فعالة للرقابة والمساءلة، مع تعزيز التعاون الدولي لتوحيد الجهود في وضع معايير قانونية متجانسة تحكم تدفق البيانات عالمياً، وتضمن الحماية الكاملة لها في ظل العولمة الرقمية المتسارعة.

مشكلة الدراسة

في ظل التحول الرقمي العالمي المتسارع وتزايد الاعتماد على البيانات الشخصية في مختلف مجالات الحياة، أصبحت مسألة حماية الخصوصية أحد أبرز التحديات القانونية التي تواجه النظم التشريعية الحديثة. ومع توسع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتطبيقات الذكية، والخدمات السحابية، باتت البيانات الشخصية عرضة للانتهاك أو الاستغلال بطرق يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها، الأمر الذي فرض على الدول ضرورة صياغة أطر قانونية دقيقة وواضحة تكفل حماية هذه البيانات وتضمن احترام الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى كفاءة هذه الأطر القانونية في التصدي للتحديات الرقمية، ومدى قدرتها على فرض رقابة فعالة على الجهات التي تقوم بجمع ومعالجة البيانات، سواء كانت حكومية أو خاصة.

تتعلق المشكلة البحثية لهذا الدراسة من التحول الجذري الذي فرضته البيئة الرقمية على مفهوم الخصوصية الشخصية، حيث لم تعد بيانات الأفراد محصورة في ملفات ورقية داخل مؤسسات رسمية، بل أصبحت تتدفق باستمرار عبر الإنترنت، ويتم معالجتها آلياً في منصات لا مركزية، وغالباً ما تُخزن خارج نطاق الدول التي ينتمي إليها الأفراد. ومع هذا التعقيد، بات من الضروري تقييم مدى قدرة القوانين الوطنية على مواكبة هذه البيئة الجديدة. وفي حالة المملكة العربية السعودية، ورغم صدور نظام حماية البيانات الشخصية كمبادرة لتنظيم هذا المجال، فإن التطبيق العملي لهذا النظام لا يزال في مراحله الأولى، ويواجه تحديات تتعلق بتحديد المسؤوليات، وتفعيل آليات الرقابة، وضمان الشفافية والمساءلة.

في المقابل، تُعد اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) واحدة من أكثر النماذج القانونية تطوراً وتنظيماً في هذا المجال، حيث أرست قواعد صارمة وواضحة فيما يتعلق بجمع ومعالجة البيانات الشخصية، وفرضت التزامات قانونية على الجهات المعالجة، وأعطت الأفراد حقوقاً قوية للتحكم في بياناتهم. لذا فإن مقارنة النظام السعودي بهذه اللائحة الأوروبية لا يهدف فقط إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف، بل يسعى أيضاً إلى الكشف عن الفجوات القانونية والعملية التي قد تعيق تحقيق الحماية الفعلية للبيانات الشخصية في المملكة، خصوصاً في ظل التوسع في الخدمات الإلكترونية الحكومية والتجارية، وزيادة الاعتماد على الأنظمة الذكية.

من هنا، تنبثق المشكلة البحثية الأساسية لهذا البحث والمتمثلة في التساؤل المحوري:

إلى أي مدى يوفر النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية حماية قانونية تتوافق مع المتطلبات العالمية كما وردت في لائحة GDPR؟ وهل يتمتع الأفراد في المملكة بذات الحقوق القانونية التي يتمتع بها نظراؤهم في الدول الأوروبية فيما يتعلق بموافقة الاستخدام، والحق في المسح، وتقييد المعالجة،

والنقل عبر الحدود؟ كما يُثار تساؤل جوهري آخر حول مدى فعالية المؤسسات الرقابية السعودية في فرض الالتزام بهذه الحماية، مقارنة بالآليات المتقدمة التي أرسنها الهيئات الأوروبية المختصة مثل European Data Protection Board.

تعكس هذه المشكلة البحثية الحاجة الملحة إلى تحليل نقدي مقارنة للنهجين القانونيين السعودي والأوروبي في التعامل مع البيانات الشخصية في السياق الرقمي، وذلك بغرض استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية، وتقديم توصيات عملية لتطوير الإطار القانوني السعودي بشكل يضمن التوازن بين حماية خصوصية الأفراد من جهة، وتشجيع الابتكار والنمو الرقمي من جهة أخرى. كما أن معالجة هذه الإشكالية تسهم في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات العربية التي لا تزال تعاني من نقص في الدراسات المقارنة المتخصصة في هذا المجال المتسارع التطور.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على فحص النصوص القانونية فقط، بل تسعى إلى تقييم البنية القانونية والرقابية من حيث التطبيق العملي والكفاءة، من خلال تحليل المبادئ الجوهرية لكل نظام، ومراجعة الأدوات التنفيذية المتاحة، والآثار القانونية المترتبة على الانتهاكات، ومدى تمكين الأفراد من المطالبة بحقوقهم الرقمية، بما يعزز ثقة المستخدمين في البيئة الرقمية ويرسخ مفهوم السيادة المعلوماتية والعدالة الرقمية في كلا النظامين.

أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية النظرية:

تتجلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على واحد من أكثر الموضوعات إلحاحاً في مجال القانون في العصر الرقمي، وهو موضوع حماية البيانات الشخصية في ظل التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم، وتحديداً في البيئات الرقمية المعقدة والمتداخلة. حيث إن التحول إلى النظم الرقمية وما رافقه من استخدام واسع للذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، قد أعاد تشكيل مفاهيم قانونية تقليدية مثل الخصوصية، والحق في الأمان المعلوماتي، ومفهوم الموافقة الحرة والمستنيرة، وحدود المسؤولية القانونية. ومن هنا، تأتي أهمية الدراسة في إثراء الإطار النظري للمعرفة القانونية في هذا المجال، من خلال تحليل كيفية استجابة

النظاميين – السعودي والأوروبي – لهذه التحديات المستجدة، وما إذا كان القانون قادرًا على الاستجابة لها بمنطق قانوني معاصر يحفظ الحقوق ولا يعيق التطور.

وتضيف الدراسة إلى الأدبيات القانونية قيمة نظرية كبيرة من خلال المقارنة بين نظاميين قانونيين مختلفين من حيث البنية والمرجعية القانونية: النظام السعودي المستند إلى الشريعة الإسلامية مع التوجهات التشريعية الحديثة، واللائحة الأوروبية التي تُعد نموذجًا علمانيًا تقنيًا متقدمًا في التشريع الرقمي. هذه المقارنة تُظهر كيف يتعامل كل نظام مع المفاهيم القانونية للبيئة الرقمية، مثل "موافقة المستخدم"، "حق النسيان"، "المعالجة العادلة"، و"الحق في نقل البيانات"، كما تكشف عن مدى التفاعل بين الخصوصية كمفهوم قانوني متجذر في الفقه الغربي من جهة، ومفهوم حماية الحُرمة الشخصية في السياق الفقهي والتشريعي الإسلامي من جهة أخرى. وهو ما يجعل هذه الدراسة ذات طابع فكري عميق يسهم في بلورة فهم أعمق للتحديات القانونية الناتجة عن البيئة الرقمية المتغيرة باستمرار.

الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية، فتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تقدم قراءة تحليلية دقيقة لواقع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، في وقت تسعى فيه المملكة إلى تعزيز موقعها الريادي في الاقتصاد الرقمي ضمن رؤية 2030. إذ إن إصدار نظام حماية البيانات الشخصية يمثل خطوة مهمة، لكنها تظل بحاجة إلى تقييم علمي من حيث مدى فعاليته، وقدرته على التطبيق العملي، ومواءمته للمعايير الدولية المعتمدة. وهنا تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، من خلال استعراض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، سواء على صعيد الصياغة القانونية أو في ما يتعلق بالأدوات الرقابية وآليات الإنفاذ، ما يجعل من نتائج الدراسة مرجعًا لصناع القرار والمشرعين والمؤسسات المعنية بحوكمة البيانات في المملكة.

كما تتجلى الأهمية التطبيقية في أن الدراسة تتناول موضوعًا ذا أثر مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات على حد سواء، إذ إن البيانات الشخصية تُستخدم اليوم في اتخاذ قرارات تتعلق بالتوظيف، والخدمات الصحية، والائتمان، والسفر، والتسويق، بل وحتى في الملاحظات القانونية. وبالتالي فإن وجود حماية قانونية فعالة لهذه البيانات يعزز ثقة الأفراد في المنصات الرقمية، ويزيد من فرص التحول الرقمي الآمن، ويقلل من المخاطر المرتبطة بتسريب البيانات أو إساءة استخدامها. وهنا تقدم الدراسة إطارًا تطبيقيًا يقيس فعالية النظام القانوني في حماية هذه الحقوق، مسترشدة

بالنموذج الأوروبي الذي أثبت فعاليته على المستويين المحلي والدولي، ما يتيح إمكانية اقتباس أو مواءمة بعض العناصر في السياق السعودي.

إضافة إلى ذلك، فإن نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي القانوني والمؤسسي لدى الجهات التي تتعامل مع البيانات، سواء كانت مؤسسات حكومية، شركات خاصة، أو مطورين تقنيين، من خلال تزويدهم بفهم أعمق للالتزامات القانونية المترتبة على معالجة البيانات في البيئة الرقمية. كما تساعد الدراسة القضاة والمحامين والباحثين في تفسير النصوص القانونية ذات الصلة بحماية البيانات، وفهم حدودها وتطبيقاتها، بما يسهم في ترسيخ بيئة قانونية رقمية متوازنة تحفظ الحقوق دون أن تعيق الابتكار.

وعليه، فإن الدراسة تُعد إضافة نوعية للمجالين الأكاديمي والتطبيقي، إذ إنها لا تكتفي بتحليل نصوص قانونية مجردة، بل تربط بين المبادئ القانونية والتحديات الواقعية التي تواجه البيئة الرقمية، وتقدم بذلك فهماً شاملاً يسهم في تطوير السياسة التشريعية، وتعزيز الثقة المجتمعية، وضمان سيادة القانون في الفضاء السيبراني. وهي بذلك تمهد الطريق نحو بناء نظام قانوني سعودي أكثر تكاملاً مع المتطلبات الرقمية العالمية، وأكثر توافقاً مع الالتزامات الدولية، وأكثر احتراماً لحقوق الأفراد في بيئة أصبحت فيها البيانات هي المورد الأكثر حساسية وتأثيراً في حياتهم اليومية.

أهداف الدراسة:

- ✓ تحليل الإطار القانوني السعودي المنظم لحماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية وتقييم مدى شموليته وفعاليته.
- ✓ استعراض وتحليل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) بوصفها نموذجاً متقدماً في حماية الخصوصية الرقمية.
- ✓ تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية من حيث المبادئ، الحقوق، والالتزامات.
- ✓ رصد الفجوات التشريعية والتنظيمية في النظام السعودي مقارنة بالمعايير الأوروبية والدولية.

✓ تقديم توصيات عملية وتشريعية لتعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما مدى الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية GDPR؟، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

➤ ما مدى فعالية النظام القانوني السعودي الحالي في حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية؟

➤ ما هي أبرز المبادئ القانونية التي تقوم عليها اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)؟

➤ إلى أي مدى يتقاطع أو يختلف النظام السعودي مع لائحة GDPR في تنظيم حقوق الأفراد والتزامات الجهات المعالجة للبيانات؟

➤ ما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطبيق حماية فعالة للبيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية؟

➤ كيف يمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية في تطوير الأطر القانونية السعودية لحماية الخصوصية الرقمية؟

الدراسات السابقة:

دراسة (Abdel Aziz, 2024)

هدفت الدراسة إلى استكشاف الإطار القانوني للأدلة الجنائية في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على المقارنة بين الممارسات القانونية في المملكة العربية السعودية والتوجهات العالمية، حيث سعت إلى تحليل مدى تكيف النظام القضائي السعودي مع الأدلة المستندة إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لتحقيق العدالة الجنائية، كما ناقشت الدراسة تأثير استخدام هذه التقنيات على موثوقية الأدلة وسلامة الإجراءات القضائية، مما يسهم في تطوير منظومة العدالة الجنائية وتعزيز الشفافية والنزاهة في القرارات القضائية.

حيث المتغير المستقل هو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الجنائية، ويتضمن عدة أبعاد تشمل تحليل البيانات الضخمة، والتعرف على الأنماط الإجرامية، واستخدام الخوارزميات التنبؤية في تحديد المشتبه بهم، إضافة إلى توظيف تقنيات التعلم الآلي في التحقق من صحة الأدلة الرقمية، أما المتغير التابع فهو تطوير النظام القانوني والعدالة الجنائية، ويشمل ذلك تحسين موثوقية الأدلة أمام

المحاكم، وتعزيز ثقة المجتمع في القرارات القضائية، وتقليل احتمالية الأخطاء القضائية من خلال دعم الأدلة المقدمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات القانونية والتقارير القضائية ذات الصلة، كما أجرت تحليلاً مقارناً للإجراءات القانونية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ودول أخرى، وذلك بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأدلة الجنائية، كما استندت الدراسة إلى تحليل الحالات القضائية التي استخدمت فيها هذه التقنيات، بالإضافة إلى استبيانات موجهة لخبراء القانون الجنائي والقضاة والمحققين الجنائيين.

وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية بدأت في تبني الذكاء الاصطناعي في المجال العدلي، ولكن لا تزال هناك فجوات تشريعية تحد من التكامل الكامل لهذه التقنيات مع النظام القضائي، كما أظهرت النتائج أن بعض الدول تمتلك أطراً تنظيمية أكثر تقدماً تضمن تحقيق العدالة من خلال ضمان حيادية الخوارزميات ودقتها، إضافة إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة يساهم في تقليل الأخطاء القضائية، لكنه يثير في الوقت ذاته مخاوف تتعلق بحماية البيانات والخصوصية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار قانوني متكامل يحدد آليات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأدلة الجنائية، بما يضمن تحقيق العدالة دون الإخلال بالحقوق الأساسية للأفراد، كما أكدت على أهمية تدريب القضاة والمحققين على التعامل مع هذه التقنيات وفهم آليات عملها لضمان اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة، إضافة إلى ذلك، دعت إلى تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والهيئات التقنية لضمان تطوير تقنيات ذكاء اصطناعي أكثر دقة وحيادية، كما شددت على ضرورة وضع معايير أخلاقية وقانونية واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في النظام العدلي، مما يساهم في تعزيز النزاهة والثقة في القضاء.

دراسة (Almoibed 2024)

هدفت إلى تحليل المسؤولية الجنائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، حيث سعت الدراسة إلى توضيح الأسس القانونية التي تُحدد المسؤولية عند وقوع جرائم ناتجة عن هذه التقنيات، كما تناولت الدراسة مقارنة النظام القانوني السعودي ببعض الأنظمة القانونية الأخرى للكشف عن الفجوات التشريعية والتحديات التي تواجه تنظيم هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك، ناقشت الدراسة الأثر القانوني المترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات المستقلة، ومدى إمكانية تحميل المطورين أو المشغلين المسؤولية عن الأفعال الإجرامية الناشئة عن هذه التقنيات.

حيث المتغير المستقل هو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والذي يتضمن أبعاده مثل نوع التقنية المستخدمة، ومدى استقلالية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، ومدى إمكانية التنبؤ بنتائج قراراته، ومدى تدخل العنصر البشري في تشغيله، أما التابع فهو المسؤولية الجنائية الناجمة عن استخدام هذه التقنيات، والتي تُقاس من خلال الأطر القانونية المطبقة عند وقوع الجرائم، والعقوبات المحتملة، ومدى إمكانية مساءلة الأفراد أو الشركات المطورة والمشغلة لهذه الأنظمة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بتحليل القوانين والتشريعات السعودية المتعلقة بالجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مع مقارنتها بالأنظمة القانونية في بعض الدول الأخرى، كما

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات القانونية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وتم تحليل عدد من القضايا والأنظمة القضائية التي عالجت المسؤولية القانونية في هذا السياق.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام القانوني السعودي بحاجة إلى تطوير تشريعات واضحة تحدد المسؤولية الجنائية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث تبين أن القوانين الحالية تعتمد على المبادئ التقليدية للمسؤولية الجنائية، مما قد يحد من فاعليتها في التعامل مع التقنيات الحديثة، كما أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتاً في تحديد المسؤولية، خاصة فيما يتعلق بمحاسبة مطوري ومشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما لوحظ أن بعض الأنظمة القانونية الدولية بدأت في تعديل تشريعاتها لتشمل الأحكام الخاصة بهذه التقنيات، مما يؤكد على الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني السعودي لمواكبة التطورات التقنية.

وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات متخصصة تُحدد المسؤولية الجنائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مع وضع معايير واضحة لتحديد المسؤولية بين المطورين والمشغلين والمستخدمين، كما أكدت على أهمية تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والتكنولوجية لوضع سياسات قانونية تواكب التطورات السريعة في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تنظيم المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، وتكييفها مع النظام القانوني السعودي، كما شددت على أهمية إجراء دراسات مستقبلية معمقة لتقييم الآثار القانونية والأخلاقية لهذه التقنيات، بما يضمن تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وضمان العدالة القانونية.

دراسة (Gorian & Osman 2024)

هدفت إلى تحليل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الرقمي في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث ركزت الدراسة على استكشاف الأطر الأخلاقية والتشريعية التي تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في كلا البلدين، كما ناقشت المبادئ الأساسية للأخلاقيات الرقمية ومدى توافقها مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة تأثير هذه الأخلاقيات على تطوير سياسات الذكاء الاصطناعي.

حيث المتغير المستقل هو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل الشفافية، والعدالة، وحماية الخصوصية، والمسؤولية، أما التابع فهو السياسات التنظيمية للذكاء الاصطناعي، والتي تقاس من خلال القوانين المعمول بها، واللوائح الخاصة بحماية البيانات، ومدى التزام المؤسسات والمطورين بالمعايير الأخلاقية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة الأطر التشريعية والأخلاقية المعتمدة في السعودية والإمارات، كما تمت مراجعة السياسات الرقمية في كلا البلدين وتحليل مدى توافقها مع المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن السعودية والإمارات اتخذتا خطوات متقدمة في وضع سياسات أخلاقية تنظم الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التشريعات لضمان الشفافية والمساءلة، وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة لوضع أطر قانونية أكثر شمولاً تعزز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

دراسة (Moch 2024)

تناولت القضايا القانونية المرتبطة بالمسؤولية في سياق القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث سعت إلى تحليل التحديات التي تواجه التشريعات في تحديد المسؤول عن الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما ناقشت الحلول القانونية الممكنة التي يمكن أن تساهم في معالجة هذه الإشكاليات، بالإضافة إلى ذلك، ركزت الدراسة على التباين بين الأنظمة القانونية المختلفة في التعامل مع المسؤولية القانونية الناجمة عن قرارات الذكاء الاصطناعي.

حيث المتغير المستقل هو استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، والذي يشمل أبعاده مثل درجة تدخل الذكاء الاصطناعي في صنع القرار، وإمكانية التنبؤ بنتائجه، ومدى استقلاليته عن العنصر البشري، أما التابع فهو المسؤولية القانونية، والتي تُقاس من خلال الأطر التشريعية المنظمة، والعقوبات المفروضة عند وقوع الأضرار، والمعايير التي يتم اعتمادها في تحديد الأطراف المسؤولة.

اتبعت الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً، حيث قامت بمراجعة القوانين المعمول بها في عدد من الدول، مع تحليل التشريعات الحالية المتعلقة بالمسؤولية عن القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، كما استندت الدراسة إلى تحليل قضايا قانونية سابقة لفهم كيفية تعامل المحاكم مع هذه القضايا.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الحالية لم تستوعب بشكل كامل التعقيدات المرتبطة بالمسؤولية عن القرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تظل هناك فجوات قانونية تجعل من الصعب تحديد المسؤول عند حدوث أضرار، كما أظهرت الدراسة أن بعض الدول بدأت بالفعل في تطوير تشريعات خاصة لتنظيم هذه القضايا.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث القوانين بشكل يضمن وضوح المعايير القانونية المتعلقة بمسألة المطورين والمستخدمين والمشغلين لأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما أكدت على أهمية وضع إطار قانوني يحدد المسؤوليات بطريقة عادلة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الذكاء الاصطناعي وطريقة عمله، إضافة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لصياغة معايير موحدة تساعد في تنظيم المسؤولية القانونية المرتبطة بهذه التقنيات، بما يضمن التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية.

دراسة (Jala hussein 2024)

تناولت المسؤولية القانونية الناشئة عن الأنشطة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، حيث هدفت إلى تحليل التحديات القانونية التي يفرضها الاستخدام المتزايد لهذه التقنيات، وركزت الدراسة على كيفية تحديد المسؤولية عند وقوع أضرار نتيجة قرارات أو أفعال الذكاء الاصطناعي، كما ناقشت مدى كفاية الأطر القانونية الحالية لمعالجة هذه الإشكالات، وأوجه القصور التي تستدعي تطوير تشريعات جديدة تتناسب مع التطور السريع في هذا المجال.

حيث المتغير المستقل هو أنشطة الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل أبعاده مثل مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرارات، ومدى تدخل الإنسان في العمليات التي ينفذها الذكاء الاصطناعي، وإمكانية التنبؤ بنتائج هذه الأنشطة، أما التابع فهو المسؤولية القانونية، والتي تتحدد من خلال القوانين المنظمة، وآليات المحاسبة، وإجراءات تحديد الطرف المسؤول عن الأضرار التي قد تنتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة القوانين الدولية والتشريعات المحلية في عدد من الدول، كما قامت بتحليل بعض القضايا القانونية التي تناولت حوادث ناجمة عن استخدام الذكاء

الاصطناعي، وذلك بهدف فهم الطريقة التي تعاملت بها المحاكم مع هذه الحالات، ومدى ملائمة الأطر القانونية الحالية لمثل هذه النزاعات.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوات قانونية كبيرة في العديد من الأنظمة التشريعية فيما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، حيث أن معظم القوانين الحالية لم تأخذ في الاعتبار الطبيعة الفريدة لهذه التقنيات، كما أوضحت الدراسة أن هناك تباينًا بين الدول في طرق معالجة هذه القضايا، حيث تتجه بعض الدول إلى تحميل المسؤولية على المستخدمين أو المطورين، بينما تتبنى دول أخرى نهجًا أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار جميع الأطراف المعنية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة للذكاء الاصطناعي، مع ضرورة تحديد مسؤوليات واضحة لكل من المطورين والمستخدمين والمزودين، كما أكدت على أهمية وجود تشريعات مرنة تواكب التطورات التكنولوجية المستمرة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لوضع معايير قانونية موحدة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

دراسة (2024) Al-Mamari

تناولت المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث هدفت إلى تحليل الأطر القانونية التي تحكم المساءلة المدنية عند وقوع أضرار بسبب القرارات أو الأفعال الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما سعت إلى تحديد مدى كفاية التشريعات الحالية لمعالجة القضايا المتعلقة بالمطالبات القانونية ضد مطوري ومستخدمي هذه التقنيات، بالإضافة إلى استكشاف الفجوات القانونية التي تستوجب تحديث القوانين بما يتماشى مع التطور السريع في هذا المجال.

حيث المتغير المستقل هو استخدام الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرار، مدى تدخل العنصر البشري في التشغيل، وإمكانية التنبؤ بنتائج القرارات، أما التابع فهو المسؤولية المدنية، والتي تقاس من خلال الأطر القانونية المنظمة، وآليات التعويض، ومدى قدرة القوانين الحالية على تحديد الطرف المسؤول عن الأضرار الناجمة عن أنشطة الذكاء الاصطناعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بدراسة وتحليل القوانين المدنية السارية في عدد من الدول، كما أجرت مراجعة لأبرز القضايا القانونية التي تضمنت مطالبات تعويض عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، بهدف فهم كيفية تعامل الأنظمة القضائية مع هذه المسائل، ومدى الحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر وضوحًا وشمولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات المدنية الحالية تعاني من قصور في التعامل مع قضايا المسؤولية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، حيث أن معظم القوانين تركز على المسؤولية التقليدية القائمة على الخطأ البشري، مما يجعل من الصعب تطبيقها على أنظمة تعتمد على التعلم الآلي واتخاذ القرارات المستقلة، كما أظهرت الدراسة وجود تباين بين الدول في آليات تحميل المسؤولية، حيث تتبنى بعض التشريعات نهجًا يركز على مسؤولية المطورين، بينما تميل أنظمة أخرى إلى تحميل المستخدمين أو مزودي الخدمة جزءًا من المسؤولية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر قانونية مرنة تواكب تطورات الذكاء الاصطناعي، مع وضع معايير واضحة لتحديد المسؤولية في حالات الأضرار الناتجة عن استخدام هذه التقنيات، كما أكدت على

أهمية تعزيز التعاون بين الجهات التشريعية والتكنولوجية لضمان تنظيم قانوني يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق القانونية للأفراد، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء صناديق تعويض أو أنظمة تأمين خاصة بالأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي لضمان تعويض المتضررين بشكل عادل.

دراسة (Dokumacı 2024)

تناولت الأطر القانونية المنظمة للذكاء الاصطناعي، حيث هدفت إلى تحليل التشريعات الحالية المتعلقة بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، ودراسة مدى فعاليتها في مواجهة التحديات القانونية والأخلاقية التي تفرضها هذه التقنيات، كما استعرضت الدراسة الفجوات التشريعية التي تستوجب تطوير قوانين جديدة تتناسب مع التطورات المستمرة في هذا المجال.

حيث المتغير المستقل هو تنظيم الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل سياسات الترخيص والاعتماد، معايير الشفافية والمساءلة، والضوابط القانونية للحد من المخاطر المحتملة، أما التابع فهو الإطار القانوني، والذي يتمثل في التشريعات القائمة، إجراءات الامتثال والرقابة، ومدى كفاءة القوانين في تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الفردية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بمراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في عدد من الدول، مع تحليل السياسات التنظيمية المتبعة لتقييم مدى فاعليتها في ضبط الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، كما استندت الدراسة إلى تحليل عدد من القضايا القانونية التي تناولت انتهاكات محتملة ناجمة عن قرارات الذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين الدول في الأطر التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد بعض الدول سياسات صارمة لضمان الاستخدام الأخلاقي لهذه التقنيات، بينما تفقر دول أخرى إلى تشريعات واضحة تواكب التطورات السريعة في المجال، كما أشارت الدراسة إلى أن بعض القوانين الحالية لا تزال غير كافية لحماية الأفراد من الأضرار المحتملة للذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية والمساءلة القانونية.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني تشريعات موحدة على المستوى الدولي لضمان تنظيم أكثر فاعلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مع وضع معايير واضحة لضمان الشفافية والمساءلة، كما أكدت على أهمية تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات التكنولوجية لوضع سياسات تنظيمية مرنة تتيح الاستفادة من هذه التقنيات مع تقليل المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء هيئات رقابية متخصصة لمتابعة التطورات التقنية وتحديث القوانين بما يتناسب مع المستجدات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي.

دراسة (Hasibuan 2024)

تناولت الذكاء الاصطناعي في إطار القانون من منظور متباين، حيث هدفت إلى استكشاف الأبعاد القانونية المختلفة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وتحليل كيفية تفاعل الأنظمة القانونية مع التطورات المتسارعة في هذه التقنية، كما سعت الدراسة إلى فهم التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ومدى ملاءمة القوانين الحالية لحماية الحقوق الفردية وضمان المساءلة.

حيث المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل مستوى الأتمتة في اتخاذ القرارات، درجة الشفافية في العمليات، والتأثير القانوني للأفعال التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، أما التابع فهو الإطار القانوني، والذي يتمثل في القوانين والتشريعات المنظمة لهذه التقنية، مدى فعاليتها في تحديد المسؤوليات القانونية، والإجراءات المتبعة لضمان الامتثال القانوني.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بدراسة مجموعة من التشريعات القانونية الخاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي في مختلف الدول، كما تم تحليل قضايا قانونية تتعلق باستخدام هذه التقنية لفهم آليات التعامل مع المسؤولية القانونية والمساءلة، بالإضافة إلى تقييم سياسات الحماية القانونية للأفراد من القرارات التي تصدرها الأنظمة الذكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الحالية تعاني من قصور في التعامل مع قضايا الذكاء الاصطناعي، حيث أن العديد من الأنظمة التشريعية لم تواكب التطور السريع لهذه التقنية، مما يخلق فجوات قانونية تتعلق بمسؤولية الأطراف الفاعلة في تطوير وتشغيل الذكاء الاصطناعي، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين الدول في كيفية التعامل مع هذه التحديات، حيث تتبنى بعض الدول نهجاً تنظيمياً صارماً، بينما تفتقر دول أخرى إلى إطار قانوني واضح.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث الأطر القانونية القائمة لضمان تنظيم أكثر دقة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على ضرورة وضع معايير واضحة لتحديد المسؤولية القانونية عند وقوع الأضرار، كما دعت إلى تعزيز التعاون الدولي لوضع تشريعات موحدة تواكب التغيرات المتسارعة في المجال، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مؤسسات رقابية متخصصة للإشراف على استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان امتثاله للقوانين والأخلاقيات العامة.

دراسة (2023) Al-Obeidi

تناولت الطبيعة القانونية للعقود المبرمة بواسطة الذكاء الاصطناعي وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (46) لعام 2021، حيث هدفت إلى تحليل الإطار القانوني الذي ينظم العقود التي تُبرم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتقييم مدى اعتراف القانون الإماراتي بهذه العقود كمصدر ملزم للالتزامات القانونية، كما سعت الدراسة إلى تحديد المسؤوليات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود ومدى تطابقها مع المبادئ التقليدية للقانون المدني والتجاري.

حيث المتغير المستقل هو العقود المبرمة بواسطة الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل أبعادها مثل مستوى التدخل البشري في عملية التعاقد، درجة الاستقلالية في اتخاذ القرارات التعاقدية، ومدى إمكانية تعديل أو إلغاء العقود التي تنفذها الأنظمة الذكية، أما التابع فهو الإطار القانوني، والذي يتمثل في القوانين والتشريعات المنظمة لهذه العقود، الاعتراف القانوني بها، والتحديات التي تواجه تنفيذها قانونياً.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بدراسة نصوص قانون المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في الإمارات وتحليل مدى توافقه مع العقود التي تتم عبر الذكاء الاصطناعي، كما تم إجراء مقارنة بين التشريعات الإماراتية وبعض الأنظمة القانونية الدولية لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في تنظيم هذه العقود.

وتوصلت الدراسة إلى أن قانون المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية الإماراتي يعترف جزئيًا بالعقود التي تتم بواسطة الذكاء الاصطناعي، لكنه يترك بعض المسائل القانونية مفتوحة دون تنظيم واضح، مثل مسألة تحديد المسؤولية عند وقوع أخطاء في التعاقد، كما أظهرت الدراسة أن بعض العقود التي تُبرم بشكل مستقل من قبل الذكاء الاصطناعي قد تثير تحديات قانونية تتعلق بعدم وجود إرادة تعاقدية فعلية من الطرف البشري، مما يستدعي تطوير أطر قانونية أكثر تفصيلاً.

وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القوانين الحالية لتوفير تعريف دقيق للعقود التي يبرمها الذكاء الاصطناعي، مع وضع معايير واضحة لتحديد المسؤولية القانونية عند وقوع النزاعات التعاقدية، كما أكدت على أهمية تطوير لوائح تنظيمية تضمن الشفافية في العقود الذكية وتضع حدودًا واضحة لدور الذكاء الاصطناعي في عملية التعاقد، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء آليات تسوية منازعات متخصصة للتعامل مع النزاعات الناشئة عن العقود الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

دراسة (Kim 2022)

تناولت مسألة المسؤولية الدولية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث هدفت إلى تحليل الأطر القانونية التي يمكن من خلالها تحميل الدول والجهات الفاعلة مسؤولية الأضرار الناجمة عن الأنظمة الذكية، كما سعت إلى تحديد المبادئ القانونية التي تحكم المسؤولية الدولية عندما يتسبب الذكاء الاصطناعي في أفعال قد تتعارض مع القوانين والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى دراسة التحديات القانونية التي تواجه تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية الدولية على هذه التكنولوجيا الحديثة.

حيث المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل مستوى الأتمتة في اتخاذ القرارات، طبيعة التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والبيئة القانونية الدولية، وإمكانية التنبؤ بسلوك الأنظمة الذكية، أما التابع فهو المسؤولية الدولية، والتي تتمثل في الأطر القانونية التي تحدد كيفية تحميل الدول والمنظمات الدولية مسؤولية الأفعال الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، ومدى تطبيق القوانين الحالية على هذه الحالات.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القانوني، حيث قامت بمراجعة وتحليل القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالمسؤولية الدولية، مع دراسة حالات قانونية معاصرة تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الأمن، والاقتصاد، والتفاعل مع الأفراد، كما تم تحليل النصوص القانونية والمعاهدات الدولية ذات الصلة لتحديد مدى شموليتها لتطورات الذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين الدولية الحالية تعاني من فجوات قانونية فيما يتعلق بمساءلة الجهات الفاعلة عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، حيث لا يوجد إطار قانوني محدد ينظم المسؤولية في حالة وقوع أفعال غير قانونية بواسطة الأنظمة الذكية، كما أوضحت الدراسة أن بعض الدول تحاول تطوير تشريعات وطنية لمعالجة هذه الفجوات، لكن لا يزال هناك غياب لتوافق دولي حول كيفية التعامل مع هذه القضايا.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار قانوني دولي موحد لتنظيم المسؤولية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على أهمية وضع معايير واضحة لمحاسبة الجهات المسؤولة عن تطوير واستخدام الأنظمة الذكية، كما دعت إلى تعزيز التعاون بين الدول لإنشاء لوائح قانونية تتماشى مع

التغيرات التكنولوجية، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء هيئات دولية متخصصة لرصد استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان توافقه مع المبادئ القانونية والأخلاقية.

دراسة (Wen & Tong 2023)

تناولت تحليل الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي باعتباره كياناً قانونياً مستقلاً، حيث هدفت إلى استكشاف ما إذا كان يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي كموضوع قانوني مسؤول عن أفعاله، كما ناقشت الأسس القانونية الممكنة لإضفاء صفة الشخص الاعتباري عليه، مع تقييم التحديات القانونية المرتبطة بذلك.

حيث المتغير المستقل هو الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل أبعاده مثل مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرارات، القدرة على التعلم الذاتي والتطور، ومدى تدخله في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أما التابع فهو الوضع القانوني، والذي يتمثل في تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مسؤولاً قانونياً عن أفعاله، ومدى إمكانية إخضاعه للأنظمة القانونية السائدة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بمقارنة الأطر القانونية في عدة أنظمة قضائية مختلفة، مع تحليل التطورات التشريعية الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي، كما تم تقييم مدى قابلية القوانين الحالية للتكيف مع التطورات التكنولوجية، ودراسة بعض الحالات التي أثّرت فيها مسألة مسؤولية الذكاء الاصطناعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي لا يزال محل جدل واسع، حيث تختلف الآراء بين اعتباره مجرد أداة تقنية تخضع للمسؤولية البشرية، وبين من يرى ضرورة منحه نوعاً من الاستقلالية القانونية لتنظيم آثاره على المجتمع، كما بينت الدراسة أن بعض الدول بدأت بوضع أطر قانونية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي، لكن لا يوجد حتى الآن اتفاق دولي حول كيفية تصنيفه قانونياً.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء إطار قانوني عالمي واضح لتحديد وضع الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية، مع التأكيد على الحاجة إلى معايير قانونية جديدة تحدد مستوى مسؤولية الذكاء الاصطناعي في حالة اتخاذ قرارات خاطئة أو تسبب في أضرار، كما دعت إلى تعزيز البحث القانوني في هذا المجال لإيجاد حلول عادلة ومنطقية تحافظ على التوازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وحماية الحقوق القانونية للأفراد والمجتمعات.

دراسة (Sumantri 2019)

تناولت المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي يرتكبها الروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، حيث هدفت إلى تحليل الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله تحديد المسؤولية عند حدوث أخطاء ناجمة عن قرارات أو أفعال تقوم بها الروبوتات الذكية، كما سعت إلى استكشاف مدى ملائمة القوانين الحالية لهذا النوع من التكنولوجيا المتطورة.

حيث المتغير المستقل هو الروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، والتي تشمل أبعادها مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرارات، طبيعة البرمجة الذاتية، ومدى تدخل الذكاء الاصطناعي في المهام البشرية، أما التابع فهو المسؤولية القانونية، والتي تشمل تحديد الجهة المسؤولة عن الأخطاء، سواء كانت

الشركة المصنعة، المبرمج، أو الذكاء الاصطناعي نفسه، ومدى إمكانية مساءلة أي طرف قانونيًا عن الضرر الناتج.

اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني التحليلي، حيث قامت بمراجعة التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مع تحليل القضايا القانونية التي نشأت عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الرعاية الصحية، السيارات ذاتية القيادة، والخدمات المالية، كما تم إجراء مقارنة بين القوانين في الدول المتقدمة والدول النامية لتقييم كيفية تعاملها مع هذه التحديات.

وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي لا تزال غير واضحة، حيث لا توجد معايير موحدة تحدد ما إذا كانت المسؤولية تقع على الشركات المطورة، المستخدمين، أو حتى الذكاء الاصطناعي نفسه، كما أشارت إلى أن بعض التشريعات بدأت تأخذ بعين الاعتبار فكرة منح الذكاء الاصطناعي صفة قانونية محدودة لضمان وجود إطار واضح للمساءلة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قوانين محدثة تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للذكاء الاصطناعي، مع وضع معايير قانونية تحدد المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها، كما دعت إلى تعزيز التعاون الدولي لإنشاء إطار قانوني موحد يمكن تطبيقه عالميًا، وذلك لتجنب التفاوتات القانونية التي قد تؤثر على تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة ومنظمة.

دراسة (Pizzetti 2019)

تناولت الجوانب القانونية المتعلقة بمنح الروبوتات الذكية، مثل الروبوت "صوفيا"، صفة المواطنة والاعتراف بالشخصية القانونية، حيث هدفت إلى تحليل التداعيات القانونية لمنح الذكاء الاصطناعي حقوقًا قانونية، مع التركيز على مفهوم المواطنة والكرامة القانونية لكيانات غير بشرية تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، كما ناقشت الدراسة مدى توافق هذه الفكرة مع الأنظمة القانونية الحالية.

حيث المتغير المستقل هو الروبوتات الذكية والذكاء الاصطناعي ككيانات قانونية، والذي يشمل أبعادًا مثل مستوى الذكاء الاصطناعي، قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة، ومدى تدخل العنصر البشري في تشغيله، أما التابع فهو التشريعات القانونية المتعلقة بالشخصية القانونية والمواطنة، والذي يتضمن تحليل قوانين الجنسية، المسؤولية القانونية، والحقوق والواجبات المترتبة على منح الذكاء الاصطناعي صفة قانونية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بمقارنة الممارسات القانونية في عدة دول بخصوص منح الذكاء الاصطناعي صفة المواطنة أو الشخصية القانونية، كما استعرضت تطور النقاش القانوني حول منح حقوق للروبوتات، مع تحليل حالة الروبوت "صوفيا" الذي حصل على جنسية المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن منح الذكاء الاصطناعي صفة المواطنة أو الشخصية القانونية يطرح تحديات قانونية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية والمدنية، كما أشارت إلى أن الاعتراف القانوني بالروبوتات قد يؤدي إلى إعادة تعريف مفهوم الشخص القانوني، وهو ما يتطلب تعديل التشريعات القائمة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني واضح يحدد حدود المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على أن منحه الشخصية القانونية يجب أن يكون محدودًا بمستويات معينة من

الاستقلالية في اتخاذ القرار، كما دعت إلى تبني نهج دولي مشترك لتنظيم هذه المسألة، بحيث يتم تحقيق توازن بين التطور التقني والضوابط القانونية التي تضمن استخدامًا آمنًا ومنظمًا للذكاء الاصطناعي في المجتمع.

الفجوة البحثية:

في ظل النمو المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي والاعتماد الواسع على النظم الرقمية في مختلف جوانب الحياة، أصبحت حماية البيانات الشخصية من التحديات القانونية والأخلاقية المعقدة التي تواجه الأنظمة القضائية حول العالم. وبينما تناولت الدراسات السابقة – كما هو مبين أعلاه – العديد من الجوانب القانونية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل المسؤولية الجنائية والمدنية، التنظيم القانوني، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، إلا أن الدراسة الحالية الموسومة بـ "الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية GDPR" تتمايز عن معظم تلك الأعمال من حيث تركيزها المحوري على البُعد الحمائي لخصوصية الأفراد في ظل البيئة الرقمية المتطورة، وذلك عبر المقارنة التشريعية الدقيقة بين إطارين قانونيين مختلفين جوهريًا: النظام السعودي من جهة، واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) من جهة أخرى.

وعند مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة مثل (Abdel Aziz, 2024)، نجد أن كلا الدراستين تشتركان في تسليط الضوء على دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، حيث ناقشت دراسة عبد العزيز الإطار القانوني للأدلة الجنائية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وركزت على مدى تكيف النظام القضائي السعودي مع هذه المستجدات. غير أن الفجوة الظاهرة بين الدراستين تكمن في أن دراسة عبد العزيز ركزت على إثبات الجرائم والعدالة الجنائية، في حين أن الدراسة الحالية تسعى إلى حماية الأفراد من انتهاك خصوصيتهم الرقمية، أي أن الأولى تتعامل مع استخدام البيانات كأداة إثبات، بينما تتعامل الثانية مع البيانات كحق أساسي يجب حمايته قانونيًا. هذه الفجوة تظهر الحاجة إلى دراسات قانونية توازن بين استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة للعدالة وبين ضرورة تقييده لحماية الحقوق الفردية، وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية.

أما مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات مثل (Almoibed, 2024) و (Moch, 2024) التي تناولت المسؤولية الجنائية عند استخدام الذكاء الاصطناعي، فتُظهر فجوة مختلفة؛ حيث إن تلك الدراسات ناقشت حالات الضرر الناتجة عن قرارات خاطئة أو مستقلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحديد المسؤولية الجنائية وتوزيعها بين المطورين والمستخدمين. لكن هذه الأعمال لم تتناول بالتفصيل الأبعاد

الوقائية المتعلقة بكيفية حماية بيانات الأفراد التي تُستخدم داخل هذه الأنظمة، ولا الآليات القانونية الكفيلة بتنظيم هذا الاستخدام من منظور حماية الخصوصية، وهو ما يُعد جوهر الدراسة الحالية.

كما أن دراسة (Gorian & Osman, 2024) التي ركزت على أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في السعودية والإمارات تلامس موضوع الخصوصية كأحد الأبعاد الأخلاقية، إلا أنها عالجت المسألة ضمن إطار معياري عام غير تشريعي، ولم تدخل في التفاصيل القانونية الدقيقة للبيئة الرقمية أو تدرس نصوصاً قانونية محددة كـ GDPR أو نظام حماية البيانات السعودي. وهذا ما يضع الدراسة الحالية في موضع تكميلي ومكمل؛ حيث إنها تقوم بترجمة المبادئ الأخلاقية إلى التزامات قانونية ملموسة وقابلة للتنفيذ، وتدرس مدى فاعلية هذه التشريعات في تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الفردية.

أما عند النظر إلى دراسات مثل (Al-Mamari, 2024) و (Jala Hussein, 2024)، فإن الفجوة البحثية تتضح في اختلاف طبيعة المتغير التابع: إذ بينما تركز تلك الدراسات على المسؤولية المدنية والجنائية عند وقوع الضرر، فإن الدراسة الحالية تركز على الوقاية القانونية والتنظيمية قبل وقوع الضرر، من خلال ضمان حماية البيانات ومنع استخدامها دون موافقة. بمعنى آخر، الدراسة الحالية تتحرك في إطار "الحق الوقائي" بينما تتحرك الدراسات الأخرى في إطار "الحق التعويضي أو الجزائي".

كما أن الدراسة الحالية تتفوق من حيث اعتمادها على مقارنة مباشرة بين نظامين قانونيين واضحين: النظام السعودي من جهة، واللائحة الأوروبية GDPR من جهة أخرى، في حين أن معظم الدراسات الأخرى، كـ (Kim, 2022) أو (Wen & Tong, 2023)، قامت بمقارنات عامة بين عدة أنظمة دون الدخول في تشريعات حماية البيانات على وجه التحديد. وبالتالي، فإن الفجوة التي تملؤها هذه الدراسة تتعلق بتقديم تحليل دقيق للتفاوت بين النظام السعودي ولائحة GDPR من حيث المفاهيم، الصلاحيات، العقوبات، آليات الموافقة، ومبادئ معالجة البيانات، وهو ما لم يُغطَّ بتلك الدقة في الدراسات السابقة.

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة الحالية تُعد من الدراسات القليلة التي تدمج بين الجوانب التقنية والقانونية في البيئة الرقمية بطريقة منهجية، حيث أنها لا تكتفي بالتحليل النظري، بل تركز على ما إذا كانت البيئة القانونية السعودية قد وفرت حماية قانونية فعالة للبيانات الشخصية تتماشى مع التحديات الرقمية الحديثة، الأمر الذي يجعلها تسد فجوة واضحة في الدراسات العربية التي غالباً ما تكتفي بقراءة تقليدية للقوانين دون ربطها بالتطور التكنولوجي.

بالمحصلة، يمكن القول إن الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها تكمن في عدم وجود دراسات عربية مقارنة تركز بدقة على حماية البيانات الشخصية في ظل البيئة الرقمية من خلال مقارنة

بين تشريع سعودي محدد والـ GDPR الأوروبي، مع اعتماد مقاربة قانونية تحليلية تهدف إلى تقييم فعالية النظام المحلي في مواكبة المعايير الدولية. كما تسد هذه الدراسة الفراغ الموجود بين النقاشات المتعلقة بالمسؤولية القانونية والأخلاقيات، لتدخل في صلب حق الفرد في الخصوصية الرقمية، وتقدم رؤية قانونية إصلاحية تدعو لتطوير الأطر المحلية بما يتناسب مع التحديات المتزايدة في عصر البيانات والذكاء الاصطناعي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فهم عميق لطبيعة التحول الرقمي الذي غير بصورة جذرية من المفاهيم القانونية الكلاسيكية، وعلى رأسها مفهوم "الخصوصية". ففي البيئة الرقمية، لم تعد الخصوصية مرتبطة فقط بالحياة الخاصة للأفراد ضمن النطاق المادي أو الأسري، وإنما أصبحت مرتبطة مباشرة بالبيانات التي يتم جمعها عنهم، وتحليلها، واستثمارها بطرق متعددة، غالباً دون علمهم أو تحكمهم الكامل. ولذلك، فإن الدراسة تستند نظرياً إلى الفرضية الأساسية التي ترى أن البيانات الشخصية لم تعد مجرد عنصر تابع للتنظيمات الإدارية أو التعاقدية، بل باتت تمثل أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن تخضع لحماية قانونية صارمة ومباشرة، شأنها في ذلك شأن الحقوق المدنية والسياسية.

وتبني المنطلقات النظرية للدراسة كذلك على نظرية الحق في الخصوصية، باعتبارها أحد المكونات الجوهرية للكرامة الإنسانية والحرية الفردية، وهي نظرية تطورت تدريجياً مع التقدم التكنولوجي. وقد انطلقت من المفهوم الضيق الذي يعادل الخصوصية بالحق في "أن تُترك وشأنك" (The right to be let alone) كما عرّفها "براندايز ووارن"، إلى المفهوم الحديث الذي يرى في الخصوصية حقاً في السيطرة على المعلومات الشخصية وتحديد من له حق الاطلاع عليها، ولماذا، وكيف، ولمدة كم من الزمن. هذا التحول النظري يعكس إدراكاً متزايداً بأن التدخلات الحديثة في الخصوصية لا تحدث فقط عبر الاقتحام الجسدي أو التجسس المباشر، بل من خلال المعالجة الصامتة والمستمرة لبيانات الفرد الرقمية.

من جانب آخر، تستند الدراسة إلى المنطلقات التي تقر بأن البيئة الرقمية قد أوجدت علاقة جديدة بين الأفراد والدولة، وكذلك بين الأفراد والمؤسسات التجارية، حيث أصبحت الأخيرة تمتلك من المعلومات والقدرات التحليلية ما قد يفوق ما تملكه الدولة نفسها، مما أوجد حالة من اختلال التوازن المعلوماتي بين الطرفين. وهذا يفرض على الدولة – بوصفها الضامن للحقوق – مسؤولية مضاعفة في وضع تشريعات وآليات تنفيذية تحفظ هذا التوازن، وتمنع تحوّل الأفراد إلى كائنات رقمية مكشوفة بالكامل أمام المصالح

التجارية أو الأمنية أو حتى السياسية. ومن هنا تتبع الحاجة إلى أطر قانونية حديثة قادرة على فرض قيود ومعايير صارمة على استخدام البيانات الشخصية، لا سيما في ظل توسع الاعتماد على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات مؤثرة على حياة الأفراد دون تدخل بشري واضح أو شفافية في المعالجة.

علاوة على ذلك، فإن المنطلق النظري الأساسي الذي يقوم عليه الطرح المقارن في هذه الدراسة يتمثل في مبدأ التمايز التشريعي بين الأنظمة القانونية، حيث تختلف النظم القانونية في مقاربتها لحماية البيانات بحسب خلفياتها الفلسفية والدينية والسياسية. فالنظام الأوروبي – كما يتجلى في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) – ينطلق من تقاليد قانونية علمانية قائمة على مبدأ الحقوق الفردية المطلقة، ويفرض التزامات واسعة على الجهات المتحكمة في البيانات، ويمنح الأفراد صلاحيات موسعة في التصرف ببياناتهم. أما النظام السعودي، ورغم تقدمه الملحوظ في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال في مرحلة بناء الإطار القانوني والتقني، ويستلهم في كثير من أجزائه من القيم الإسلامية ومفاهيم الحُرمة والستر، مما ينتج مقارنة قانونية وثقافية مختلفة. ومن هنا جاءت أهمية المقارنة كنقطة انطلاق نظرية لفهم أوجه التكامل أو التباين في هذه المنظومات، وما يمكن تعلمه من التجارب الرائدة.

كما تستند الدراسة إلى نظرية "سيادة البيانات" (Data Sovereignty) التي ترى أن الدولة والمجتمع يجب أن يمتلكا السيادة على البيانات المنتجة محلياً، لا سيما مع هيمنة شركات التقنية العالمية التي تستحوذ على البيانات وتخزنها خارج نطاق السيطرة القانونية المحلية. وهذا المنطلق النظري يدفع باتجاه تبني تشريعات وطنية قوية، تقيد نقل البيانات عبر الحدود دون ضمانات كافية، وتحافظ على خصوصية المواطنين كأولوية سيادية لا تقل عن السيادة الاقتصادية أو السياسية.

وأخيراً، فإن المنطلقات النظرية للدراسة تستند إلى المدرسة النقدية في فقه القانون الرقمي، التي تؤمن أن التشريع في البيئة الرقمية لا يجب أن يتبع النهج التقليدي البطيء في الاستجابة للتطورات، بل يجب أن يكون ديناميكياً، قابلاً للتحديث السريع، وأن يُبنى على فهم تقني دقيق لطبيعة المخاطر الرقمية المعاصرة. فالتكنولوجيا تتجاوز القوانين بسرعة، وإذا لم يتم ضبطها قانونياً ضمن أطر أخلاقية وإنسانية واضحة، فإنها قد تتحول من وسيلة لخدمة الإنسان إلى وسيلة لانتهاك خصوصيته وتقويض استقلاله.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، الذي يتطلب فهماً عميقاً للنصوص القانونية والتنظيمية، وتحليلاً نقدياً لبنيتها ومضامينها، مع إجراء مقارنة منهجية بين

نظامين قانونيين مختلفين من حيث الخلفية الثقافية والبنية التشريعية. يقوم هذا المنهج على توصيف الواقع القانوني لحماية البيانات الشخصية في كل من المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي، من خلال تحليل الأنظمة ذات الصلة، ورصد المبادئ الحاكمة والحقوق المكفولة والالتزامات المفروضة على الجهات المعالجة للبيانات، ثم مقارنتها بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد أوجه النقص والقصور، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على تحليل الوثائق القانونية الرسمية، وفي مقدمتها نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الصادر عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، بوصفها إحدى أكثر الأدوات القانونية شمولاً وتقدمًا في هذا المجال على الصعيد العالمي. وتم تحليل هذين النصين القانونيين من خلال عدة محاور، تشمل: المبادئ الأساسية للمعالجة، حقوق أصحاب البيانات، آليات الموافقة، شروط النقل الدولي للبيانات، مسؤوليات الجهات المعالجة، وآليات الإنفاذ والرقابة.

كما استندت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات القانونية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع حماية البيانات الشخصية في البيئات الرقمية، سواء في السياق السعودي أو الأوروبي أو الدولي، من أجل بناء خلفية نظرية متينة تدعم الإطار المقارن وتُغني التحليل القانوني بالمرجعيات العلمية والفقهية ذات الصلة. وتم توظيف هذه الأدبيات لتأطير النقاشات النظرية وتفسير بعض المفاهيم القانونية الحديثة المرتبطة بالخصوصية الرقمية.

ومن أجل ضمان تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد مقاربة تحليلية مقارنة تركز على تقييم مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية، وعلى رأسها تلك التي تركزت في GDPR، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والقانونية لكل نظام. وتهدف هذه المقاربة إلى تقديم قراءة نقدية متوازنة، لا تقتصر على إبراز أوجه القصور، بل تتضمن أيضًا الإيجابيات والإمكانيات التي يمكن البناء عليها لتطوير منظومة حماية البيانات في المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تعتمد على أدوات ميدانية مثل الاستبانات أو المقابلات، لكونها دراسة قانونية تحليلية تركز على تحليل النصوص الرسمية والبيئة التشريعية المقارنة. وبهذا فإن نطاق الدراسة ظل محصورًا في الإطار القانوني والتنظيمي، مع استحضار السياقات التطبيقية كلما اقتضى التحليل ذلك.

مصادر جمع البيانات

➤ **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع والدستور واللوائح والقوانين، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية GDPR.
- **حدود مكانية:** تُجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية.
- **حدود زمانية:** تم إعداد الدراسة في عام 2025.

المراجع:

- أبو الريش، أ. ع. ح. (2023). المسؤولية الشرعية والمدنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية: دراسة وصفية تحليلية. عدد خاص من المؤتمر العلمي الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
- العزاوي، س. م. ر. (2009). مسؤولية المنتج في القوانين المدنية والاتفاقيات الدولية (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الثقافة.
- الخلايلة، ع. ر. (2009). المسؤولية التقصيرية الإلكترونية: المسؤولية الناشئة عن إساءة استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الثقافة.
- الجندي، م. ص. (2015). في المسؤولية التقصيرية: المسؤولية عن الفعل الضار (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الثقافة.
- الحيارى، أ. (2003). المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير: دراسة تحليلية انتقادية تاريخية مقارنة بالقانون المدني الأردني والفرنسي (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل.
- الدويكات، ن. (2023). المسؤولية التقصيرية عن أضرار الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي في القانون المدني الأردني. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية.
- سماعيل، م. (2023). المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة الشؤون القانونية والقضائية. متاح على <http://search.mandumah.com/Recor> :
- بن عودة، م. (2021). إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/15/1/186186>
- نصر، م. م. (2016). المسؤولية الجنائية لانتهاك الخصوصية المعلوماتية: دراسة مقارنة. الجيزة، مصر: مركز الدراسات العربية.
- عميش، ر. ع. (2021). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي. بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- الدعجة، ب. ح. (2023). الذكاء الاصطناعي أحد تحديات المسؤولية المدنية المعاصرة (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الثقافة.
- الجحيلي، س. أ. س.، و. الفراني، ل. أ. خ. (2020). الذكاء الاصطناعي في التعليم في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للتربية التوعوية.
- القضاة، م. س. (2023). سقوط المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار الثقافة.

- أبو النصر، م. (2020). *الذكاء الاصطناعي في المنظمات الذكية*. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- زين العابدين، س. م. (2023). *المشكلات القانونية للتوليدي (ChatGPT) مجلة القانون والتكنولوجيا*، كلية القانون، الجامعة البريطانية في مصر.
- غازي، م. ع. م. (2024). *تقنيات الذكاء الاصطناعي والباراكارتية* (الطبعة الأولى). عمان: دار الوفاق.
- موسى، ع.، وپس، ب. (2020). *الآثار القانونية المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي* (رسالة ماجستير). جامعة زبان عاشور، الجزائر.
- جادو، ح. ع. (2013). *المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- علي، ع. م. ع. (2008). *الأخطاء المشتركة وأثرها على المسؤولية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية (1424هـ). المرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 1424/7/2هـ.
- نظام المعاملات المدنية في المملكة العربية السعودية (1444هـ). المرسوم الملكي رقم م/191 وتاريخ 1444/11/29هـ.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2024). متاح على : <https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx>
- الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). وثيقة الاستراتيجية . https://ai.sa/Brochure_NSDAI_Summit%20version_AR.pdf

- Raj, E. (2024). AI Has a Black Box Problem, Here's How to Avoid It. Retrieved from <https://www.inboundlogistics.com/articles/ai-has-a-black-box-problem-heres-how-to-avoid-it/>
- Claussen-Karlsson, M. (2017). Artificial Intelligence and the External Element of the Crime: An Analysis of the Liability Problem. Örebro University. Retrieved from <https://www.diva-portal.org>
- Borghetti, J.-S. (2019). Civil Liability for Artificial Intelligence: What Should its Basis Be? *La Revue des Juristes de Sciences Po*, (17), 94–102. <https://ssrn.com/abstract=3541597>
- Yas, N. (2023). Civil Liability and Damage Arising from Artificial Intelligence. *Migration Letters*.
- Yahiaoui, Z., and Maabed, F. (2024). Artificial Intelligence and Educational Performance: A Study at the University of Algiers 2. *Alf Journal of Language, Media and Society*, Vol. 11, No. 5, 587-605.
- Klella, A. S. A., and Mrghem, Z. M. O. (2024). Artificial Intelligence and Human Cognition: A Systematic Review of Thought Provocation through AI ChatGPT Prompts. *Atras Magazine*, Volume 5, Issue 3, 432-444.
- Al-Ghamdi, Rana Saleh, Muhammad, Amr Mahmoud Abdel-Dayem, and Shaaban, Tahani Sabry Kamal. (2023). Artificial Intelligence and Teachers' Sustainability: Preschool Teachers' Perceptions of Conditions and Level of Support for Professional Development in Early Childhood Special Education. *Al-Ustad Journal for Humanities and Social Sciences*, Vol. 62, No. 4, 332-357.
- Roshdy, A. N. M. (2024). Using Artificial Intelligence: Chatbots to Develop English Majors' Communication Skills. *Journal of Research in Education and Psychology*, Vol. 39, No. 4, 436-454.

Mid-Ocean University

College of law

Master's in Digital Law



" Legal Protection of Personal Data in the Digital Environment: A Comparative Study of the Saudi System and the European GDPR Regulation"

Preparation:

Farhan Shulaywih Al-Dawsari

251002926

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

1447-2025